حتى لايعرضوا أنفسهم للمخالفة والغرامة

البلدية تحذر أصحاب المحلات : تجديد التراخيص أو إعمال القانون

اعلانات بدون تراخيص

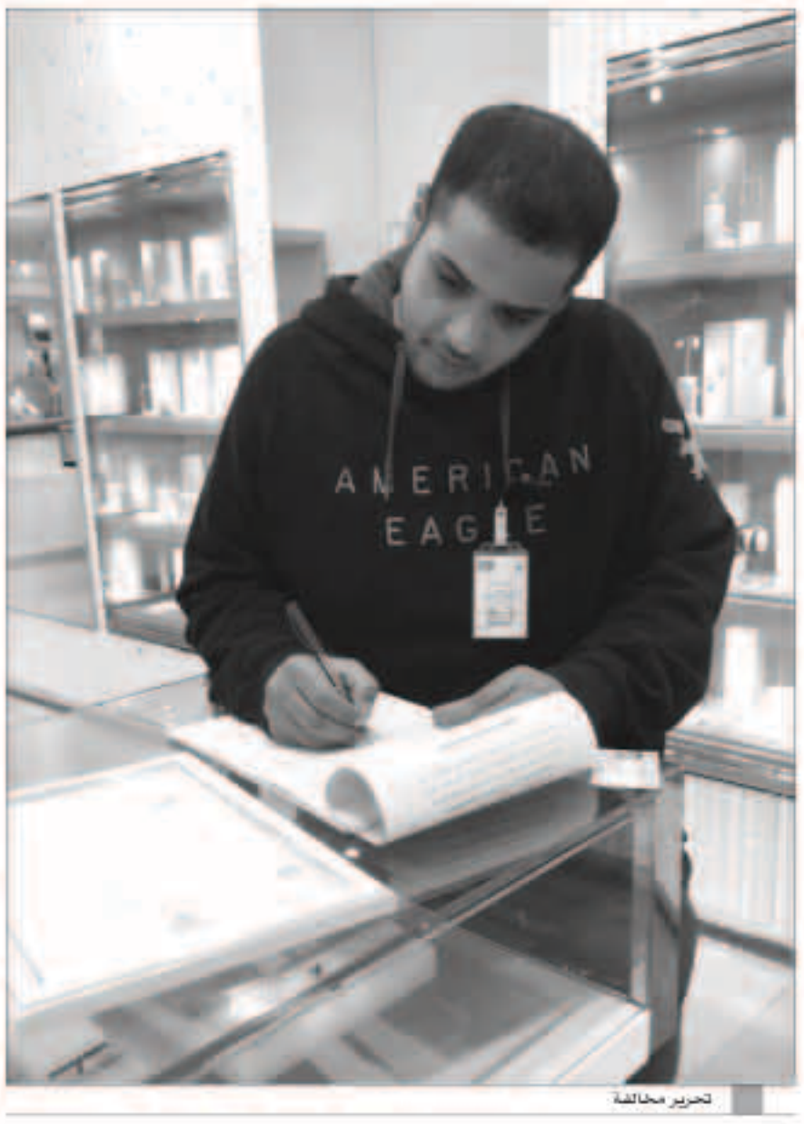

تحرير مخالفة

جانب من الحملة

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام مراقبة المحلات والاعلانات التابعة لإدارة تدقيق ومتابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية محافظة العاصمة بحملة ميدانية على المحلات التجارية بكافة مناطق المحافظة للتاكد من إلتزام أصحاب المحلات بتراخيص الاعلانات.

وفي هذا السياق اكدت مدير ادارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بالعاصمة أيمان الكندري بان الحملة التي شنها مفتشي المراقبة كان هدفها الاساسي التاكد من التراخيص ومدى إلتزام اصحاب المحلات والمنشآت باللوائح والنظم المعمول بها في بلدية الكويت.

وأضافت الكندري بانه قد تم تحرير 32 مخالفة طبقا للائحة الاعلانات والمحلات حيث تضمنت المخالفات عدم تجديد ترخيص الاعلان و إقامة إعلان خاص بالنشاط بدون ترخيص وذلك بعد الكشف على 95 محل إلى جانب رفع 72 اعلان مخالف من الساحات والميادين.

كما ناشدت الكندري أصحاب المحلات التجارية بتجديد الاعلانات المنتهية وعدم فتح اي محل قبل الحصول على التراخيص حتى لايعرضوا انفسهم للمخالفة والغرامة.

والجدير بالذكر بان الحملة شارك فيها كل من مراقب المحلات والاعلانات بشاير العنزي والمفتشين ضاري سالمين ،عبدالله الابراهيم ، فهد الرشيدي ، سليمان خالد وعادل السند.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة الجميع في حال وجود اي شكوى تتعلق بالبلدية الاتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة او التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي.

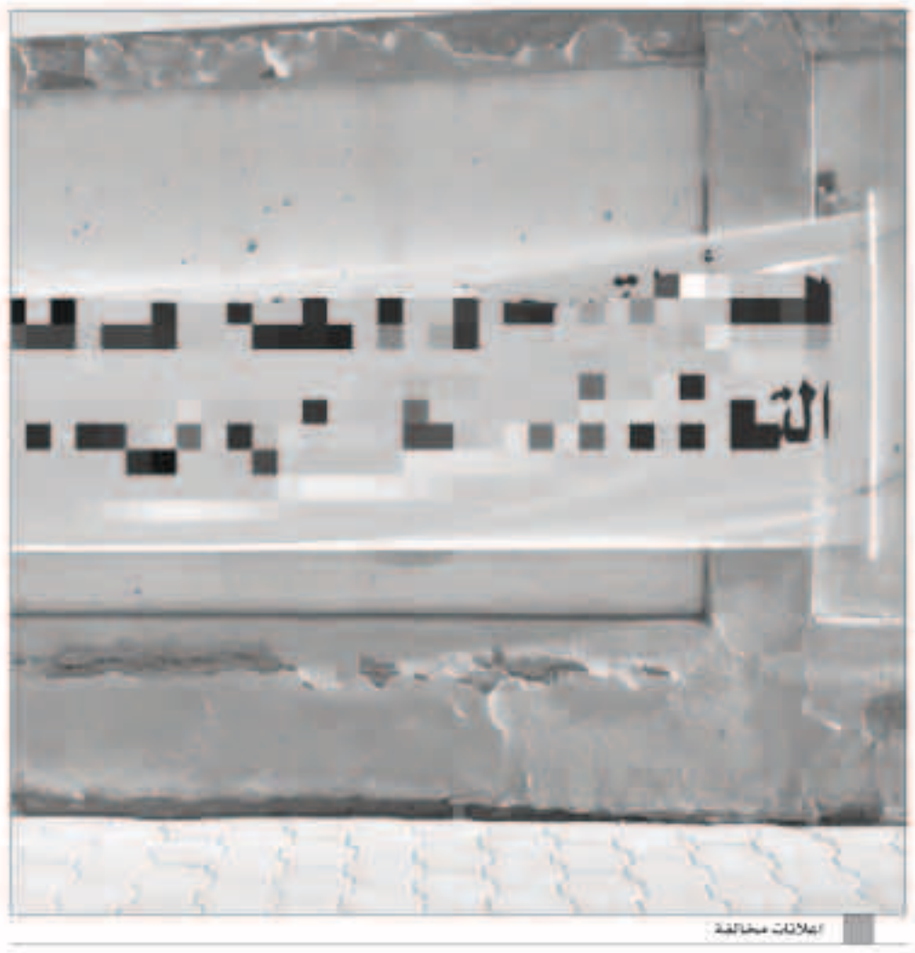
اعلانات مخالفة

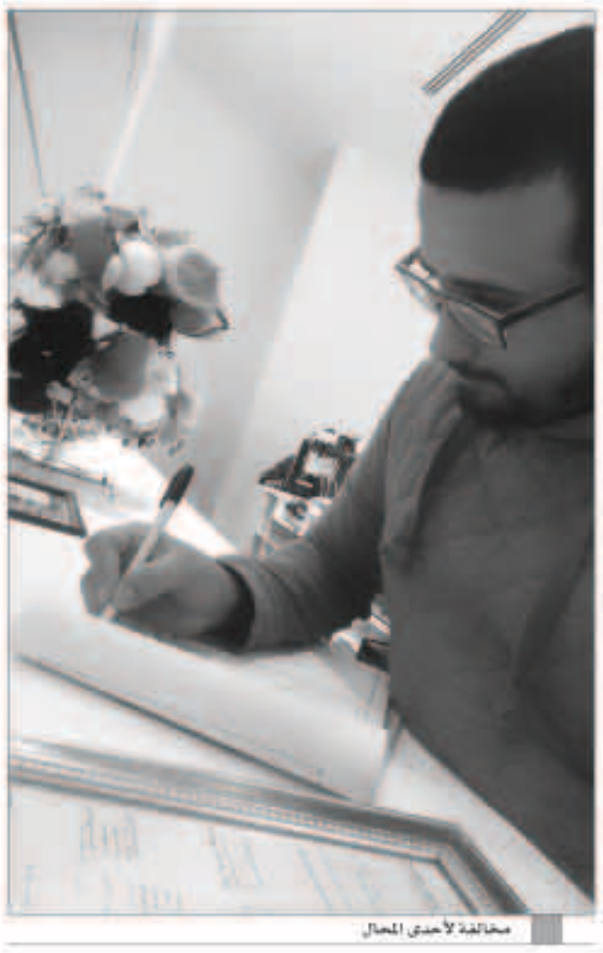
مخالفة لأحدى المحال

محلات مخالفة

شمال

ناصر الصباح

للالتحاق بالمزيد من الدورات التاهيلية.

ودعا المولى تعالى للخريجين بالتوفيق والسداد لخدمة الكويت ، تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو امير البلاد القائد الاعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الاحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ، وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

يذكر ان دفعة الطلبة الضباط (13) بكلية احمد بن محمد العسكرية ، تضم 17 ضابطا من دولة الكويت منهم خمسة ضباط من الجيش الكويتي و12 من الحرس الوطني.

ويأتي انضمام الضباط الكويتيين للكلية ضمن بروتوكول التعاون العسكري المشترك بين دولة الكويت ودولة قطر ، بهدف تبادل المعلومات واكتساب المزيد من الخبرات ، حيث تلقى الطلبة الضباط خلال فترة دراستهم بالكلية التي استمرت أربع سنوات العديد من الدروس والتدريبات العملية التي تشمل دروسا عسكرية نظرية وعلمية اساسية.

حضر حفل التخريج من الجانب الكويتي رئيس الاركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر ، وسفير دولة الكويت لدى قطر حفيظ العجمي ، ووكيل وزارة الدفاع الشيخ احمد المنصور الاحمد ، والشيخ عبدالله ناصر الصباح ، والشيخ حمد خالد المالك ، ورئيس هيئة مكتب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع اللواء الركن وليد السردي ، والملحق العسكري الكويتي لدى دولة قطر العميد الركن هويدي الهاجري.

الكويت تواجه

«مشاورات المادة الرابعة لعام 2017 » ، التي عقدها المجلس التنفيذي للصندوق مع الكويت.

وأكد الصندوق أن النمو في القطاع غير النفطي بالكويت شهد بعض التحسن ، على مدار العامين الماضيين ، لافتا إلى تراجع مستوى التضخم الذي يسير على الطريق الصحيح للوصول الى ادنى مستوياته منذ سنوات.

وأشار التقرير إلى تعافي النمو الحقيقي في القطاعات غير الهيدروكربونية بعد فترة من «السكون» في العام 2015 ، مؤكدا أن النمو غير الهيدروكربوني يسير على الطريق الصحيح ليصل إلى 2ر5 في المئة هذا العام مدفوعا بتحسن الثقة.

واتفق المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي في تقييمهم للاقتصاد الكويتي الذي اورده التقرير ، على أن الكويت تواجه تراجع أسعار النفط «من موقع القوة» وذلك بفضل «الحواجز المالية الكبيرة» ، المتمثلة في قوة الاحتياطات المالية والدين المنخفض وسلامة أوضاع القطاع المالي.

كما توقع المديرون التنفيذيون بالنقد الدولي ، استمرار تعافي النمو غير النفطي تدريجيا على المدى المتوسط ، في ظل استمرار حالة التوازن العام في المالية العامة والمركز الخارجي على نطاق واسع.

وفيما أشار المديرون التنفيذيون إلى «الانتعاش الأخير» الذي شهدته أسعار النفط» فإنهم رأوا «مخاطر رئيسية» تؤثر على التوقعات ، من بينها زيادة هبوط أسعار النفط على المدى المتوسط ، وتشديد الأوضاع المالية العالمية وتصاعد المخاطر الأمنية الإقليمية والجيوسياسية بالإضافة إلى تاخير تنفيذ المشروعات والإصلاحات.

ورأى صندوق النقد الدولي انه برغم تاثير ارتفاع أسعار الطاقة والمياه ، فإن التضخم يسير على الطريق الصحيح للوصول إلى أدنى مستوى له منذ عدة سنوات ، بنسبة 1ر75 في المئة في عام 2017 وعزا ذلك إلى «انخفاض الإيجارات السكنية والتطورات المواتية في أسعار المواد الغذائية».

وفي الوقت الذي أشار فيه الصندوق إلى ان الانخفاض الحاد في اسعار النفط قد أثر على توازنات المالية والحساب الجاري ، إلا أنه أعرب عن «إشادة المديرين بالصندوق بالجهود التي بذلتها الحكومة الكويتية مؤخرا ، لترشيد الانفاق الجاري وتنويع الإيرادات وتحسين مناخ الأعمال» ، مؤكدا على أن البيئة الجديدة تتطلب «إصلاحات عميقة ومستدامة».

ولفت إلى أن الوضع المالي للحكومة الكويتية قد تحسن على خلفية ضبط الإنفاق ، «إلا أن الاحتياجات التمويلية ظلت كبيرة».

وقال الصندوق إنه على الرغم من أن حسابات المالية العامة الكلية بقيت «متوازنة» على نطاق واسع في 2016/2017 ، فإن الميزان المالي الذي يستثني التحويلات الإلزامية إلى «صندوق الأجيال القادمة» وعائدات الاستثمار ، سجل «عجزا كبيرا» بمقدار 5ر17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي.

وأشار إلى أنه جرى تغطية احتياجات التمويل المقابلة من خلال السحب من أصول «صندوق الاحتياطي العام»المتاحة ، والاقتراض المحلي بآجال مختلفة والبيع الناجح للسندات السيادية الدولية ، مضيفا أن الحساب الجاري الخارجي سجل عام 2016 عجزا هو الأول منذ سنوات.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي في الكويت ، أكد التقرير أن القطاع المصرفي «احتفظ بقوته» رغم بعض التباطؤ في نمو الودائع والائتمان.

وفي هذا الإطار رحب المديرون بصندوق النقد الدولي «بالموقف السليم الذي يتسم به النظام المصرفي والسلطة التنظيمية والرقابة الحكيمة للسلطات» في الكويت.

كما أشاد المديرون بالصندوق «بالمبادرات الجارية لتحديد ومعالجة الضغوط الناشئة» ، وذلك في ضوء المخاطر السلبية التي تهدد جودة الأصول وتركزات القروض المرتفعة ومواطن الانكشاف العالية والترابط بين القطاع المالي.

وشجع التقرير الحكومة الكويتية على المضي قدما في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، وزيادة الحد من النفقات الجارية ، لافتا إلى الحاجة لإجراء إصلاحات «أعمق» لتقليل متطلبات التمويل بسرعة أكبر ، وخلق مساحة للإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو وتحقيق العدالة بين الأجيال ، كما أوصى باتخاذ مزيد من الخطوات لاحتواء فاتورة الأجور.

وأبدى صندوق النقد الدولي ترحيبه «بنهج التمويل المتوازن» الذي تنتهجه الحكومة الكويتية ، مشيرا إلى أن زيادة تعزيز الاطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة ستجعل ادارة الديون أكثر فاعلية وتدعم تنمية اسواق رأس المال.

وأكد أن تحسين «مواءمة التعويض» في القطاعين العام والخاص ، من شانه أن يعزز الحافز لدى المواطنين على التوجه نحو وظائف القطاع الخاص ومن ثم دعم المنافسة موصيا ب «تقييد نمو التوظيف في القطاع العام وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص».

كما شدد على أهمية إصلاح التعليم لتزويد الخريجين الجدد بالمهارات المتعلقة بوظائف القطاع الخاص ، مشيرا إلى أهمية زيادة توظيف الخصخصة والشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز الإنتاجية والاستثمار وخلق فرص العمل.

وأكد التقرير على أن ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات لا يزال الخيار الملائم للاقتصاد الكويتي ، مشيرا إلى أن هذا الربط يوفر «ركيزة اسمية فعالة».

كما شدد على أن الضبط المالي الموصى به على المدى المتوسط ، سيؤدي إلى ردم جانب كبير من الفجوة المعتدلة في الحساب الجاري.